

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

البرنامج السياسي الذي أقرته الكليانات السياسية المتلفة في قائمة

الإئتلاف العراقي الموحد

(١٦٩)



الأمن والسلام

الاستقلال وحقوق الإنسان

العمل والإعمار

المشاركون في الائتلاف :

انجزت اللجنة السداسية مهمتها في تشكيل قائمة انتخابية. موحدة بعنوان (قائمة الائتلاف العراقي الموحد) وتحظى هذه القائمة بمباركة المرجعية الدينية في النجف الأشرف .

تضمنت القائمة المذكورة اسماء (٢٢٤) شخصية دينية وسياسية وأكاديمية وعشائرية ومنه طوائفه وقوميات متعددة .

ويأتي السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى في أول القائمة، يتلوه السيد ابراهيم الجعفري . كما ضمت أسماء خمسة آخرين من أعضاء مجلس الحكم السابق . إضافة الى اربعة وزراء سابقين واثنين من وزراء الحكومة الحالية .

كما تضمنت القائمة اسماء بعض زعماء القبائل العراقية الشيعية منها والسنية، مثل قبيلة شمر جربة، وقبيلة بني أسد، وقبيلة بني راب، وغيرهم .

كما ضمت القائمة ما يقارب الأربعمائة شخصية أكاديمية معروفة في الأوساط العلمية، من حملة شهادة الدكتوراه .

وفي القائمة أيضاً اسماء لممثلين عن الصابئة المندائين، والأكراد الفيليين، وطائفة الإيزيدية في العراق والتركمان .

نسعى لتحقيق البرنامج التالي:

١- بناء عراق دستوري ديمقراطي فيدرالي، في إطار الوحدة الوطنية، مع التأكيد على وحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة، يتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات العرب والكرد والتركان والآشوريين والكلدانيين، والكرد الفيلية والشبك وغيرهم، وعلى اختلاف أديانهم: المسلمون (الشيعية والسنة) والمسيحيون، والصابئة والإيزيديون وغيرهم، من دون تمييز عنصري أو ديني أو طائفي .

٢- توفير الأمن والسلام لكل المواطنين .

٣- صياغة دستور دائم للبلاد لا يتقاطع مع مبادئ الإسلام وقيمته، ويمنع تشريع كل ما يتعارض مع الثوابت الإسلامية المعتمدة لدى غالبية العراقيين، ويصاغ من قبل لجنة تنتخب من قبل الشعب العراقي . وينبغي أن يحصل الدستور الدائم على موافقة الأمة عبر استفتاء مباشر وعر ونزيه . كما يجب اعتماد النظام الانتخابي الأنسب لمجتمعنا وتركيباته القومية والمناطقية والدينية والمذهبية والسياسية، والذي يضمن للجميع فرص المشاركة، ونما اعتماد نظم قد تقضي إلى استبعاد أحد المكونات كنتيجة طبيعية لآلية ونوع النظام الانتخابي المعتمد .

٤- إقامة نظام ضمان اجتماعي لجميع العراقيين يوفر لهم العيش الكريم، ويرفع عنهم العوز والحاجة، ويتضمن هذا النظام منح مخصصات مالية شهرية لجميع الذين ليس لهم دخل شهري، أو الذين لهم دخل شهري محدود لا يسد احتياجاتهم، ويشمل العاطلين عن العمل، والعاجزين والمسنين والمرضى المزمنين والمعوقين والأرامل والنساء اللواتي يتولين الإنفاق على أسرهن أو أطفالهن، واليتامى الذين لا معيل لهم .

- ٥- إيجار نظام للرعاية الصحية للعوائل والأفراد، بشكل يضمن توفير العناية الطبية لجميع المرضى أو الحالات الطارئة بشكل مجاني.
- ٦- توفير السكن للعراقيين، وخاصة العوائل الفقيرة والمحرومة أو التي تسكن في أماكن غير مناسبة. وذلك وفق خطة طموحة لبناء المجمعات السكنية، وتوزيع الأراضي، إضافة إلى تسهيل القروض العقارية وزيادتها للمساعدة في بناء المساكن.
- ٧- الاهتمام بعوائل الشهداء والمتضررين والمضطربين سياسياً، وإعادة الاعتبار لهم وضرورة منحهم أولوية السكن والمخصصات المالية المناسبة، وإنصاف جميع ضحايا النظام السابق من المسجونين والمهجرين، وإعادة ممتلكاتهم وأموالهم، وتعويزهم مادياً ومعنوياً عن كل ما لاقوه من حرمان وآلام وتشريد وغربة، ومنحهم أولوية خاصة في مجال التوظيف والرعاية.
- ٨- إعادة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم، وكذلك إعادة الذين اضطرتهم الظروف المعيشية إلى ترك وظائفهم لقلّة رواتبهم أو أجورهم، ورفع مستوى رواتب المتقاعدين بشكل يوفر لهم متطلبات العيش الكريم، واحتساب مدة المفصولين من الخدمة والسجناء والمهجرين والمعارضين السياسيين للنظام البائد خدمة مجزية لأغراض احتساب الراتب والترفيه والتقاعد.
- ٩- الاهتمام بالعاطلين عن العمل، والسعي لإيجاد عمل مناسب لهم وتأهيلهم عملياً وتقنياً والاستفادة من كفاءاتهم لبناء العراق.
- ١٠- مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وفتح المجال أمامها للمساهمة في الترشح والانتخابات وتولي المناصب المختلفة في الدولة، وكذلك من تشريعاته تضمن حقوقها وحريةها واستقلاليتها باعتبارها عضواً فعالاً ومؤثراً في المجتمع العراقي، والعمل على تهيئة الظروف الملائمة للتنمية المهنية للمرأة، واعتبار ربة الأسرة عاملة في مجال التربية الأسرية، ومنح الزوجة حق التمتع بأجرٍ مجزٍ يتناسب مع دخل زوجها.
- ١١- إعداد برامج ومشاريع للشباب ورعايتهم والاهتمام بمشاكلهم، وخاصة فيما يتعلق بالدراسة والعمل والزواج والرياضة والثقافة.
- ١٢- رعاية الطفل العراقي وإيجاد مؤسسات تهتم بثقافة الطفل وتربيته والعناية به صحياً وجسدياً ونفسياً.
- ١٣- الاهتمام بالتربية والتعليم، وبناء المدارس والمعاهد والجامعات لتستوعب حاجة البلاد لذلك، وإقرار مجانية التعليم في المدارس والمعاهد والجامعات، واعتماد سياسة تربوية شاملة يعاد فيها صياغة وبناء الشخصية العراقية على أسس أخلاقية سليمة بعيدة عن روح التطرف والفلو، واعتماد أسس علمية سليمة في اختيار وتأهيل الكادر التعليمي، تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة العلمية، والخبرة، والإبداع، والنشاط، وإلغاء جميع مظاهر التمييز العنصري والطائفي.
- ١٤- عدم الاعتقال إلا بقرار قضائي، ومنع ممارسة التعذيب بحق المعتقلين والمسجونين، واعتبار التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون.

- ١٥- الإقرار للعراقي بحقه في الاحتفاظ بمجسسته العراقية، واستردادها في حالة مصاررتها منه، إضافة إلى الجنسية الأخرى التي حصل عليها أثناء فترة الهجرة.
- ١٦- احترام مبادئ حقوق الإنسان، والتربية والتنقيف عليها.
- ١٧- التأكيد على استقلال القضاء ضمن مبدأ فصل السلطات الثلاث.
- ١٨- انتهاج سياسة اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الاقتصادية التي خلفها النظام السابق، والموارد والعوائد المالية وماجات البلاد. وكذلك ضمان حرية النشاط الاقتصادي وتشجيع الشركات العراقية على تنفيذ المشاريع التي تضعها الدولة، وتوفير فرص متساوية لجميع المواطنين المؤهلين لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ١٩- مطالبة الدول الدانة للعراق بضرورة إلغاء ديونها المترتبة على العراق نتيجة السياسات العدوانية التي اعتمدها نظام صدام حسين - حزب البعث.
- ٢٠- انتهاج سياسة نفطية مدروسة تتكفل بتوفير الموارد المالية اللازمة لماجات البلاد، مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاع السوق النفطية العالمية والتنسيق مع منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك). كما يجب استخدام عائدات النفط في تطوير البلاد وتأمين ماجات الشعب الأساسية والمشاريع الإنمائية والخدمية.
- ٢١- انتهاج سياسة خارجية تحفظ استقلال العراق وتضمن سيادته الوطنية ووحدته أراضيه، وتعمل على تعزيز العلاقات السياسية والديبلوماسية والتجارية، واحترام الموانيق والمعاهدات الدولية، ورفض استخدام القوة العسكرية في حسم الخلافات والنزاعات بين الدول، واعتماد مبدأ عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض في علاقة العراق مع سائر الدول، وتسوية المشاكل التي خلفها النظام السابق مع دول المنطقة.
- ٢٢- تبني المصور الفاعل والمشاركة الإيجابية في المؤسسات والمنظمات العربية والإسلامية والدولية، كجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة، بما يحقق مصلحة الشعب العراقي والشعوب العربية والإسلامية وشعوب العالم.
- ٢٣- العمل على إرساء علاقات دولية تقوم على مبدأ التوازن والاحترام المتبادل، واعتبار قضايا أمنه وسلامته واستقرار المنطقة من مسؤولية شعوبها وحكوماتها.
- ٢٤- إعادة بناء المؤسسة العسكرية اعتماداً على أسس الولاء للوطن والشعب والكفاءة والنزاهة في تشكيل الجيش العراقي الجديد، وإلغاء سياسة التمييز الطائفي والعنصري التي مارسها الأنظمة السابقة داخل المؤسسة العسكرية، والجيلولة دون تسييس هذه المؤسسة وإبعادها عن الصراعات السياسية والحزبية والانقلابات العسكرية، ومنع استخدام الجيش كأداة قمع للشعب.
- ٢٥- احترام المرجعية الدينية، وإبلاؤها ما تستحقه من مكانة في الأمة، والتشاور معها في أمهات القضايا.
- ٢٦- إنشاء وصيانة المساجد والجوامع الحسينيات حسب الحاجة وعدد السكان في كل منطقة، وتوفير جميع الوسائل لأداء رسالتها وتحقيق أهدافها في بناء الشخصية المؤمنة النابتة على مبادئ الإسلام، والتحمليته بالثقافة الإنسانية السامية للدين، والمجسدة لمنهج الاعتدال والعقلانية لرسالة الإسلام.

٢٧- الاهتمام بالعبّات المقدّسة وتشجيع الزيارات الدينية والسياحية، ورعاية المعالم الحضارية والثقافية والآثار وغيرها.

٢٨- رعاية الكفاءات العلمية، وتشجيع عودة الكفاءات العلمية المهاجرة للمساهمة في بناء العراق الجديد.

٢٩- المحافظة على سلامة البيئة العراقية من كل أنواع التلوث الصناعي أو الإشعاعي أو غيره. ومن التشريعات التي تقلل من تلوث البيئة، وتأسيس محميات للحيوانات النادرة، ومراقبة الأنهار والبحيرات والهواء من التلوث بأساليب علمية متطورة، والتشجيع على إيجار مساحات خضراء في المدن وهولها، والمحافظة على الغابات وتكثيرها، ومعالجة ظاهرة التصحر.

٣٠- الاهتمام بالصناعة والزراعة والارتقاء بها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

٣١- الاهتمام بالثروة الحيوانية والسلمكية وتطوير صناعتها.

٣٢- تطوير وإعمار الريف العراقي وتوفير الخدمات العامة له من ماء وكهرباء ووقود وهاتف وبريد ونقل ومرافق صحية ومدارس، وإيجار شبكة طرق تربط الريف بالمدن.

٣٣- رفع الحيف عن المناطق التي تعرضت لسياسات التمييز في مناطق العراق، ووضع ميزانية خاصة لإعمارها وتطويرها بشرياً وعامياً واقتصادياً، وتأسيس هيئة خاصة لإعمار الجنوب بالذات.

٣٤- الاهتمام بعموم مدن ومناطق العراق من أجل إظهارها بالمظهر الحضاري اللائق، وتوفير الخدمات اللازمة فيها للمواطن، وإزالة آثار الإهمال من جراء سياسة النظام السابق، وكذلك إزالة آثار الخراب التي خلفتها الحروب والأزمات.

٣٥- تبني وترسيخ إعلام عراقي هادف وملتزم يؤكد على أهمية الوحدة الوطنية وتجنب كل ما يؤدي إلى الفرقة الطائفية والقومية، والتعرض على الإرهاب والترويج للعنف والإباهية والانحلال الأخلاقي، ومن الضروري إيجار إعلام موضوعي هدفه خدمة المواطن وتوعيته وترشيد سياسات الحكومة والمؤسسات الرسمية، وتنقيف الشعب على مبادئ التسامح والمحبة والتعاون.

٣٦- تطبيق منهاج ثقافي يحرص على رعاية الفن والأدب لتسكيل العقل والذوق والوجدان ضمن قيم إنسانية ورؤية إسلامية ملتزمة. وينبغي أن تكون الحركة الفنية والثقافية والأدبية ملتزمة بالقيم الأخلاقية والمبارية الإسلامية، مع تهذيب وتنقيح الإعلام من ظواهر التفرقة والغزو الثقافي، واعتبار ذلك إحدى مهام المفكر والمثقف والفنان والأديب. والعمل على رعاية الثقافة وتنشيط الحركة الثقافية والفنية والأدبية وتوفير الأجواء اللازمة لنموها وانتعاشها، وفي طبيعتها الاهتمام بالكتابات والمفكرين والأدباء والفنانين، ورعاية إنتاجهم، وتأسيس النوادي الثقافية والفنية والأدبية، وإقامة المسارح والمعارض والمؤتمرات والندوات ودور النشر، وإسناد الحركة الثقافية والفنية والأدبية مالياً ومعنوياً، واحتضان المواهب والطاقات الناشئة وتشجيعها على النمو والإبداع.

٣٧- الاهتمام بالإعلام المسموع والمرئي والمقروء، وإيجار الوسائل الإعلامية المتطورة من الصحف والإعلام الشعبي والمجاهيري والإذاعة الفضائية.

٣٨- دعم وتعميق دور مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع، ومنح الشعب فرصة الالتحاق في هذه المؤسسات، لتحقيق له المشاركة الفاعلة، ولتحقق للدولة دعم يمكنها من تثبيت مسيرتها وتحقيق أهدافها الوطنية.